

## البناء

## كوا ليسا

قال صحافيون اتصلوا بالمبعوث الأممي إلى سورية ستيفان دي ميستورا ومستشاريه، وجماعة الرياض، وتابعوا مسار الدعوة لهجنيف 3 إن اللقاء المرتقب سيتمّ وكلّ طرف يروي رواية مختلفة عن الآخر، فالحكومة ذاهبة للقاء المبعوث الأممي وليس وفدا لا توافق عليه، دي ميستورا سيفاوض وفدين من المعارضة، وجماعة الرياض سيقولون إن الوفد الثاني غير موجود، فهم مجرد مستشارين لدي ميستورا، وما يهّم الأمريكي الروسي عقد الجلسة وليس مهماً من يتابع بعدها نحو الحكومة المنشودة ومن ينسحب فقد بدأ اللقاء بحضور الجميع، وهذا كاف لشرعية النتائج اللاحقة...

أميركا، أرادت من هذه اللقاءات تطيب خاطر الحلفاء بعد الاتفاق مع إيران بشأن برنامجها النووي، والتصعيد بإثارة التغيرات الطائفية، والدعم المعنوي له «داعش» وأخوانها بالحديث عن خيار عسكري إذا لم يتمّ الحل السياسي بالمفاوضات، وكان أميركا تلعب مسبقاً إما بعدم صيرورة المؤتمر، أو بعدم إمكانية الحل السياسي حتى لو انعقد المؤتمر.

ما تنتظره السوريون وما لم ينتظروه أصبح حقيقة ملموسة، لا يمكن تشويبهها أو تحريفها، أو إثبات عكسها، سواء أكان النصر المنتظر في ساحات الميدان، والذي اقترب تبعا لعملية الحسم الميداني التي يقوم بها الجيش العربي السوري مع الأشقاء والأصدقاء في حزب الله وإيران وروسيا، أو اندامية الحلول السياسية في ما يتعلق بالأزمة السورية غير المنتظرة من صنّاع الإرهاب وداعميه، فشأن هذه المفاوضات، شأن القرار 2254، شأن قرار محاربة الإرهاب، والتدخل العسكري، شأنه شأن القرارات المتعلقة بمصير الرئيس الأسد، حرب إعلامية، لدعم الإرهابيين من جهة، ولخلق حالة توتر في المناخ السياسي من جهة أخرى، أي توسيع دائرة الخلافات، وتضييق دائرة الحلول وعرقلتها.

أميركا تقترح الطول من أجل «إسرائيل»، وتركيا والسعودية تهلان وترقصان لهما.

بعد كل ما يجري ويحدث وبعد هذا العشق المسمتيم السعودي التركي له «إسرائيل»، لا بدّ من وضع «إسرائيل» كمعيار أساسي، لتحديد من يستحق أن يحمل الهوية العربية، ومن يستحق أن يدافع عن الدين الإسلامي، ومن يحق له التفاوض والتكلم من أجل إحلال السلام في المنطقة، ومن هو الإرهابي، ومن هو الخائن والعميل. فبوجود التقدّم الميداني، لا فرق لدى السوريين إن عقد مؤتمر جنيف أم لم يعد، أو شملت عملية التمثيل الوفود المعارضة كافة أو لم تشمل، الميدان هو فقط من له الكلمة الأولى والأخيرة، الميدان ولا شيء آخر...

## في بريطانيا... على اللاجئ وضع سوار أحمر للحصول على الطعام جدال دنماركي حول قانون جديد لطالبي اللجوء



وتكرت صحيفة «ذي غارديان» التي كشفت الأمر أن الشركة فرضت على اللاجئين ارتداء سوار بلاستيكي أحمر للحصول على وجبات طعام مجانية، وأنها كانت تعتبره الوسيلة الأنجح لتسليم الوجبات، ولكنها أضافت قرار الشركة البريطانية جاء مع تنامي الجدل حول ضرورة ارتداء أو عدم السوار الذي انتقدته منظمات إنعارة اللاجئين ومسؤولون محليون، معتبرين أنه يشكل إهانة بحق اللاجئين.

باتي ذلك بعد أيام قليلة من طلاء منازل طالبي اللجوء في شمال إنكلترا باللون الأحمر، وهي الخطوة التي أثارت

يستنى لهم الحصول على وجبات الغذاء اليومية بعد حملة انتقادات عالمية. وبعد ساعات من تداول وسائل الإعلام العالمية خبر ارتداء الأساور، تراجعته السلطات البريطانية وأعلنت توقفها عن فرض السوار الأحمر الذي وصف بالعنصري والنازي والذي سبب إهانة كبيرة للمهاجرين.

وقالت شركة «كلير سبرينغ ريدز هومز» المتعاقدة مع وزارة الداخلية البريطانية والتي تدير مركزاً لاستقبال طالبي اللجوء في كارديف بمنطقة ويلز غرب البلاد، إنها قررت التوقف عن فرض السوار على طالبي اللجوء للحصول على وجبات الطعام، والذي كانت قد فرضته في أيار 2015.

تبتت الدنمارك أمس، قانوناً يتضمن مخالقات للمعاهدات الدولية، يهدف إلى الحد من عدد طالبي اللجوء.

ويعتبر تصويت البرلمان لصالح هذا القانون شكلياً، إذ أن الحكومة وافقت على إدخال تعديلات على القانون لضمان الحصول على دعم «الحزب الاشتراكي الديمقراطي»، أكبر أحزاب المعارضة، وحزبين يمينيين صغيرين.

ويؤكد رئيس الوزراء الليبرالي لارس لوكي راسموسن، الذي تلقى حزمة الألفية التي يقرها هذا القانون لاجئين للهجرة في «الحزب الشعبي الدنماركي»، أنه يتحمل بالكامل مسؤولية «مشروع القانون، الذي غدا أكثر نص أسى» فيه في تاريخ الدنمارك.

وسيعرض النص بعد إقراره في البرلمان على الملكة مارغريت الثانية لتوقيعها ليدخل حيز التنفيذ مطلع شباط. وقد كشف استطلاع للرأي أن هذه المسألة (الهجرة) تأتي على رأس اهتمامات 70 في المئة من الدنماركيين.

إلى ذلك، تتركز الانتقادات الدولية الخاصة بهذا القانون خصوصاً على الجانب المتعلق بمصادرة المقتنيات الثمينة من اللاجئين لدى وصولهم إلى الدنمارك بهدف استخدامها لتعويل فترة وجودهم في البلاد قبل البت بطلب لجونهم.

لكن بنوداً أخرى حول ظروف الإقامة وتقليص حقوق اللاجئين الاجتماعية وإطالة المهل المتعلقة بلم شمل العائلات، تثير جدلاً وخلافات أيضاً.

وتريد كوبنهاغن، على سبيل المثال، أن ترفع المهلة التي ينبغي اقتضاؤها قبل لم شمل العائلات لبعض طالبي اللجوء من ستة معوم بها حالياً إلى ثلاث سنوات، أي أن اللاجئ لا تحق له دعوة عائلته للانضمام إليه (لم يشمل) إلا بعد انقضاء ثلاثة أعوام على حصوله حق اللجوء.

جاء ذلك في وقت قررت بريطانيا التخلي عن قرار إرجاع اللاجئين على ارتداء أساور ملونة تحدد هويتهم حتى

## «إسرائيل»... من العشق

## السري إلى الزواج العلني

## رأس عبيدات

يمكن القول إن «إسرائيل» هي «الشقيقة السرية» للعديد من الدول العربية وبالذات الخليجية منها، دلالة على أنها تدبر وتقيم علاقات حساسة مع العديد من الدول العربية من تحت الطاولة، وهي الآن بصد نقل هذه العلاقة إلى العلن، وتتباهى قائلاً بأن «إسرائيل» لن تقبل أن تبقى علاقاتها بمشايخنا النفط والغاز سرية، ما يجب أن يكون الزواج علنياً وموفقاً وموقعاً من الشعوب، ومهندس تطبيع العلاقات مع العديد من الدول العربية وبالذات الخليجية منها هو دوري غولد مدير عام وزارة الخارجية «الإسرائيلية».

والقبر الإستراتي لمركز أبحاث الأمن القومي «الإسرائيلي» لعام 2015 - 2016 الذي صاغه عاموس يدين، مدير المركز، والمتضمن أحد عشر توصية للسنوات الخمس المقبلة 2016 - 2020، كان في مقدمته تلك التوصيات تعزيز العلاقات مع عدد من الدول العربية من بينها مصر والأردن والسعودية، والاستعداد للناحية الخليجية والسياسية لثلا تعود سورية دولة واحدة. ولعلنا نتذكر جيدا ما قاله رئيس دولة الاحتلال نتياهو بعد انتهاء عدوان تموز/2014 على شعبنا ومقاومتنا في غزة، بأن ما ربحته «إسرائيل» في هذه الحرب من أصدقاء جدد على الصعيد العربي يقفون إلى جانب «إسرائيل» ويشاطرونها الموقف من القومية وإيران، ويعتبرون بأن «إسرائيل» ليست دولة معادية لهم، ولم تعد القضية الفلسطينية قضيتهم الأولى.

نعم... بعدما دخلت الشعوب والدول العربية في حروب الأخوة العدا، والفتن المذهبية والطائفية، وحرف اتجاه البوصلة والصراع على أساسه، حيث أن مشيخات النفط والغاز العربية، أصبحت ترى أن الأولوية لهتلخر الإيراني، على وجودها ومصالحها ودورها ونفوذها في المنطقة، وأن «إسرائيل» لم تعد العدو المركزي لها، بل هي مستعدة للتسبيق والتعاون معها في الجوانب العسكرية والأمنية والسياسية في سبيل وقف ما يسمى بـ«الخطر» و«التهديات» الإيرانية، وفي هذا السياق تشير إلى أن دوري غولد من أجل هذا الغرض والهدف كانت له لقاءات عدة مع أنور عشقي أحد رجالات الاستخبارات السعودية في واشنطن، وكذلك مع تركي الفيصل مسؤول الاستخبارات السعودية السابق في واشنطن أيضاً، وكذلك الكثير منها مع بندر بن سلطان ومع وزير الخارجية الحالي عادل الجبير وغيرهم من مسؤولي عائلة آل سعود والعديد من المسؤولين القطريين.

وقبل الحديث عن الزيارة السرية لوزير الطاقة «الإسرائيلي» يوفال شتانز إلى أبو ظبي من أجل الافتتاح العلني للمنتلة «الإسرائيلية» الرسمية في الوكالة الدولية للطاقة المتجددة «إيرينا» والتي عاد منها في السابع عشر من الشهر الحالي، ناقش خلالها المخاوف المشتركة من إيران وداعش، ومسائل أخرى لم يُكشف عنها، وفق ما أعلنت القناة الثانية «الإسرائيلية»، فغولد هو مهندس افتتاح هذه المنتلة «الإسرائيلية» العلنية في أبو ظبي، حيث قام في 24/11/2015 بزيارة سرية إلى أبو ظبي للافتتاح نهائياً على فتح هذه المنتلة. وسبق الإعلان عن فتح هذه المنتلة سماع الإمارات بدخول لاجئين «إسرائيليين» للمشاركة في دورة مباريات دولية في كرة السلة.

إصرار «إسرائيل» أن تكون لها منتلة علنية في الإمارات ويشكل مستقل، يوضح أن هناك أهدافا «إسرائيلية» من وراء ذلك، فالدول المنضمة إلى وكالة الطاقة الدولية المتجددة، إما أنها ممثلة من خلال سفارتها أو بعثاتها الدبلوماسية هناك، أو من خلال موظفين صفراء، فـ «إسرائيل» ترى في تلك المنتلة موطئ قدم لها، ليس لكي تمارس من خلاله أنشطة أمنية وسياسية وتجارية واستخباراتية في الإمارات فقط، بل تلعب بالتمدد لكامل منطقة الخليج، وخصوصاً أن العلاقات السرية في المجالات الأمنية والعسكرية والاستخباراتية إلى وجه الخصوص وبينها وبين أغلب مشيخات النفط والغاز العربي، قائمة منذ عشرات السنين.

ولم تقتصر الهرولة على تطبيع العلاقات مع «إسرائيل» على بلدان الخليج العربي، بل وجدنا السودانيين أكثر اندلاقاً، فنحن نفهم أن ينتقل السوداني من خندق إيران/حسام و«المناعة» إلى خندق «الحلف السني»، في البربين على الإرهاب، فهذا أمر مفهوم في سياق الانقسام المذهبي الذي يشطر الإقليم إلى معسكرين متحاربين، مع أن النقلة كانت كبيرة جداً، وأثقت بظلال كبيرة من الشك، حول «المراجعات الدينية المؤسسية» للنظام الحاكم في السودان منذ عام 1989.

لكن أن تصل «البرغاماتية» بالسودان، إلى حد الحديث عن «تطبيع العلاقات مع إسرائيل»، وأن يصبح الموضوع مادة للحوار والنقاش داخل الأطر الرسمية وفي هيئات الحوار الوطني، وأن تنال التصريحات الرسمية وغير الرسمية، «المرحبة» بخطوة من هذا النوع، وأن تستقبل رئيسة لجنة الصداقة السودانية - «الإسرائيلية» تراجي مصطفى على المستوى الرئاسي، وهي التي اتهمت بالخيانة والعمالة وسحبت منها جنسيتها السودانية... فهذا نقلة كبيرة، أقرب للتدهور، تبدو عصية على الفهم والهمس.

والحديث عن التطبيع وإخراج علاقات «إسرائيل» من السرية إلى العلن، لم تعد سراً، بل وصل الأمر برئيس وزراء دولة الاحتلال نتياهو إلى القول، إنه في القمة العالمية التي عقدت في باريس مؤخرا حول المناخ، أنه على هامش القمة التي عدد من الزعماء العرب، وأن أحد الزعماء العرب مطرح كلمة في الدورة السبعين للجمعية المتحدة، واليوم في سؤال وجه له من قبل القناة الأولى «الإسرائيلية» خلال المنتدى الاقتصادي «دافوس» حول موعد لقاؤه مع زعماء عرب؟ فما كان من رئيس حكومة الاحتلال إلا أن أجاب: «من قال لي أنني لآلقي معهم»، وسألت القناة «الإسرائيلية»: «هل التقي رئيس الحكومة مع زعماء عرب في دافوس؟ زعماء لا يوجد لإسرائيل» علاقات دبلوماسية معهم؟ مضيفة أن إجابته تشير إلى أنه قام بذلك.

«إسرائيل» تعمل جاهدة ليس فقط من أجل إخراج علاقاتها مع العديد من الدول العربية من السر إلى العلن، بل تلتمح إلى إقامة علاقات تعاون وشراكة مع العديد من الدول العربية، وتتباهى في خطابها أمام المنتدى الاقتصادي العالمي «دافوس» خاطب دول الاتحاد الأوروبي، أنه بدلاً من معاقبة إسرائيل، وفرض عقوبات عليها، عليهم التعامل مع «إسرائيل» كدول الخليج العربي كحلفاء، وهذا بين حجم ومستوى وطبيعة العلاقة القائمة بين «إسرائيل» والدول العربية، وخصوصاً أن حالة الخوف والرعب التي تعيشها هذه الأنظمة في عروشها ومصالحها وأهدافها في المنطقة من إيران بلغت حد «الهوس»، وهي ترى بـ«إسرائيل» الحليف والشريك.

الزيارة السرية التي قام بها وزير الطاقة الصهيوني «يوفال شتانز» إلى أبو ظبي من أجل افتتاح المنتلة «الإسرائيلية» في الوكالة الدولية للطاقة المتجددة «إيرينا»، هي خطوة أولى على الطريق الذي قد يوصل البلدين إلى إقامة علاقة دبلوماسية كاملة ولكن هذا بعيد الآن بعض الشيء، على الأقل عن العلن، مكتب إيرينا سيتمثل فرصة جيدة لإسرائيل، لكي تضيء الشرعية على مواطنيها حال دخولهم الإمارات، وهو ما تسعى له «إسرائيل» خاصة مع تزايد الصفقات التجارية بين الجانبين.

وفي حين يقول المكتب المركزي للإحصاء في «إسرائيل» أن تل أبيب تصدر ما قيمة 5.3 مليون دولار من السلع إلى الإمارات، فإن الخبراء «الإسرائيليين» يقولون إن الرقم أكبر من هذا بكثير.

ويقول الدكتور ناوم شيلو الخبير في دول الخليج واقتصادها، «التجارة الكبيرة الحادثة بين «إسرائيل» والإمارات ليست عبر التصدير المباشر، ولكن يجري القيام بها عبر شركات خاصة تملك فروعاً في الخارج، و«إسرائيل» لا تعتبر دول الخليج ضمن الدول المعادية وبالتالي يسمح له «الإسرائيليون» بعد صفقات تجارية مهمهم بحرية».

Quds.45 gmail.com

ردود فعل غاضبة في أوساط اللاجئين الذين عبروا عن مخاوف من أن تقضي تلك الخطوة إلى تعرضهم لاعتداءات عنصرية من قبل مناهضي اللاجئين بالبلاد، فيما وصفها البعض على أنها إجراء نازي.

جدير بالذكر أن طالبي اللجوء في بريطانيا لا يحق لهم العمل أو طلب المساعدات الاجتماعية حتى حصولهم رسمياً على حق اللجوء، ويحصل البعض منهم على مبلغ ضئيل أو بطاقة تستخدم لشراء الحاجيات الأساسية من الاسواق، ووضعها في مساكن تشبه الفنادق، على أن تقدم لهم قلات وجبات طعام مجانية يومياً.

الي ذلك، أعلنت وزارة العدل اليابانية أن حكومة طوكيو تلقت 7586 طلباً للحصول على وضع لاجئ، مؤكدة أنه رقم قياسي، فيما لفتت أنها رفضت 99 في المئة من الطلبات. وقالت الوزارة إن «اليابان استقبلت 27 لاجئاً فقط في 2015، ورفضت كل الطلبات الأخرى تقريباً»، في وقت يدعو لانتعاش حقوق الإنسان الحكومة إلى قبول مزيد من هؤلاء، مشيرة إلى أن «اليابان تلقت 7586 طلباً للحصول على وضع لاجئ، وهو رقم قياسي»، ما يعني أنها رفضت 99 في المئة من الطلبات.

وبين طالبي اللجوء كان هناك 5 سوريين منح 3 منهم فقط اللجوء، إلى جانب 6 أفغان و3 إثيوبيين و3 سيرلانكيين، في وقت تحتفظ فيه اليابان منذ فترة طويلة على السماح بدخول اللاجئين إلى مجتمعها المتجانس، ولاتوافق على استقبال سوى عدد قليل جداً.

وقالت الوزارة إن «عدد الذين منحوا اللجوء ارتفع عام 2014، إلى 11 شخصاً، مقارنة بعام 2013 عندما استقبلت اليابان 6 أشخاص فقط».

وقالت المنظمة اليابانية للاجئين إنه «على وجهتها»، قالت المنظمة اليابانية للاجئين، يجب قبول مزيد من الطلبات»، في حين قالت المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة أن 2419 شخصاً يتمتعون بوضع اللجوء في اليابان، مقابل 1.8 مليون في تركيا.

## الكرملين: بوتين لا يملك يخنأ وادعاءات الخزانة الأميركية افتراء سافر



الوزارة الأميركية أن تقدم أدلة ما لتثبت أن تصريحات المتحدث الرسمي باسمها ليست افتراء عميد الأساس، معتبراً أن ضم هذا المقطع إلى فيلم «bbc»، الذي وصفه بأنه مختلق تماماً، يكشف عن الطرف الذي يقف في حقيقة الأمر وراء نشر هذه الكذبة.

ولفت بيسكوف إلى أن نشر مثل هذه الافتراءات في وسائل إعلام محترمة تزامن مع تقديم بريغيبا لهما تزعم أنه نتاج «تحقيق عام» في وفاة العميل الروسي السابق الكسندر ليتفينيتكنو بلندن عام 2006، إذ وجه القضاء البريطاني أصابع الاتهام إلى هيئة الأمن الفيدرالية الروسية، وشخصياً إلى الرئيس بوتين، من دون أن يكشف عن أي أدلة لإثبات مزاعمه.

وفي الوقت نفسه قال المتحدث أن الكرملين لا يريد ربط هذه المزاعم الجديدة بأي عوامل أخرى، بما في ذلك السياق الرئاسي في الولايات المتحدة، وشك في أن تؤدي هذه الحادثة إلى تدهور العلاقات الروسية-الأمريكية، موضحاً «علاقتنا اليوم ليست في أفضل حالة من حالاتها، ولذلك من المستبعد أن يكون من شأن مثل هذه الكذبة أن تؤدي إلى المزيد من التعقيد للعلاقات».

وحسب بيانات رسمية روسية نشرت في نيسان الماضي، بلغ دخل بوتين السنوي في عام 2014 قرابة 7.65 مليون روبل (كان الدولار آنذاك يساوي زهاء 33 روبلاً)، كما أشارت تلك البيانات إلى امتلاكه قطعة من الأرض بمساحة 150 متراً مربعاً، وشقة بمساحة 77 متراً مربعاً، ومرتب سيارة بمساحة 18 متراً مربعاً. ومن وسائل النقل يملك بوتين سيارتي فولغا «انتيك» وسيارة «نيفا» ومقطورة «سكيف» تجرها السيارة.

وصف الكرملين مزاعم جديدة نشرت في وسائل إعلام نقلًا عن الخزانة الأميركية حول تورط الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في الفساد الإداري، وصفها بأنها كذبة واضحة سافرة.

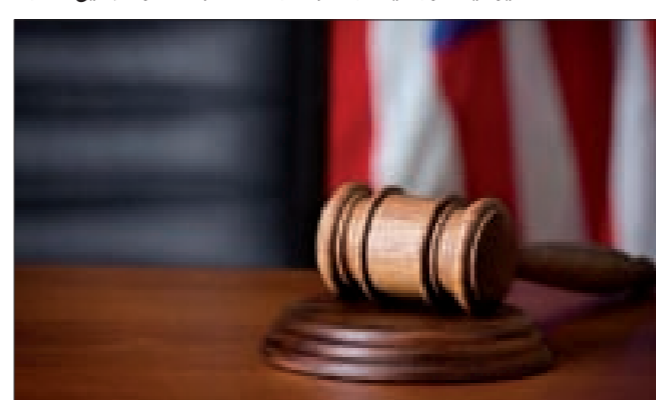
وقال دميتري بيسكوف الناطق الصحافي باسم الرئيس الروسي أمس إن الفيلم بهذا الصدد الذي ينته هيئة الإذاعة البريطانية «bbc» يبدو من النظرة الأولى كذبة عادية مختلقة إعلامياً، إضافة لو لم يتضمن الفيلم تعليقاتاً رسمياً من مسؤول بالخزانة الأميركية لاعتبره الكرملين مجرد مثال جديد على العمل الصحفي غير المسؤول، وشدد قائلاً: «ولكن لدينا هنا أمر مختلف تماماً، إذ يدور الحديث عن اتهامات وجهت بصورة رسمية، من قبل مسؤول الخزانة الأميركية، ولم يعلق بيسكوف بشكل مفصل على مضمون الفيلم، لكنه أشار بشكل خاص إلى أحد الاتهامات التي وردت فيه، وتحديداً بشأن امتلاك بوتين يخنأ فاكراً. ونفى المسؤول الروسي هذا الاتهام قطعياً قائلاً: «إنني أعرف أن الرئيس لا يملك يخنأ»، مشيراً إلى أنه من غير الصعب الوصول إلى المعلومات عن أصحاب البيوت الفاخرة في العالم، ومن غير الصعب التأكد مما ورد في الفيلم حول «يخنأ بوتين».

وأعرب بيسكوف عن إقته بان وزارة الخزانة الأميركية ملزمة بتقديم أدلة على مزاعمها المذكورة، مندداً على أنه في حال فشلها في تقديم الأدلة، سيلقي ذلك بظلاله على سمعة الوزارة.

وشدد في معرض تعليقه على ما قاله آدم شوبين المسؤول بوزارة الخزانة الأميركية في مقطع من مقاطع الفيلم من اتهامات باطلة وقال بيسكوف: «على

## الولايات المتحدة: إيقاف المرافعات في أول قضية رفعت وفق قانون «ماغنيتسكي»

وكانت الحكومة الأميركية قد فتحت القضية ضد «Prevezon Holdings»، في أيلول عام 2013، بعد أن اشتبهت النيابة العامة في نيويورك بان مجموعة الشركات هذه انحرفت في عمليات غسل أموال تم اختلاسها من الميزانية الروسية. وطلبت واشنطن بمصادرة جميع أصول



مجموعة الشركات هذه الموجودة في الولايات المتحدة. وتصر «Prevezon Holdings» على أن براودير هو من قدم المعلومات كافة التي شكلت أساساً للقضية، وتلقي جميع الاتهامات، مشيرة إلى أن السلطات لم تجر التحقيق اللازم، بل اعتمدت بشكل مطلق على شهادات براودير وعلى مقالات مجهولة المؤلف نشرت في شبكة الإنترنت.

وسبق للقضاة الروسي أن دان براودير بالتهرب من دفع الضرائب في سياق أنشطة صندوقه المالي في الأراضي الروسية، وحكم عليه غيابياً بالسجن لمدة 9 سنوات.

وتجدر الإشارة إلى أن قضية صندوق الاستثمار «Hermitage Capital Management»، التي تحقق فيها النيابة العامة الأميركية، قد أطلقت دوامة العقوبات الأميركية ضد روسيا، وذلك على خلفية وفاة الخبير القانوني في الصندوق سيرغي ماغنيتسكي في سجن بروسيا خلال التحقيقات معه في عام 2009. وكانت العقوبات الأميركية قد استهدفت في البداية مجموعة من المسؤولين الروس تم إدراجهم على ما أطلق عليه «قائمة ماغنيتسكي».

بدورها، أعربت موسكو عن استنساخها من أن يكون صندوق الاستثمار البريطاني رعاة على أعلى مستويات هرم السلطة في الولايات المتحدة. ويعسر الجانب الروسي على أن وفاة ماغنيتسكي جاءت لأسباب طبيعية، ولا علاقة لها بما زعم عن سوء معاملة في السجن.

قرر القضاء الأميركي تعليق النظر في أول دعوى قضائية سبق لها أن رفعت وفق «قانون ماغنيتسكي» الموجه ضد مجموعة من المسؤولين الروس.

ولم تكشف منظمة الاستئناف في الدائرة القضائية الثانية بالولايات المتحدة المزيد من التفاصيل عن قرارها بتعليق النظر في قضية فتحها السلطات ضد مجموعة شركات «Prevezon Holdings»، التي يملكها المواطن الروسي دينيس كاتسيف.

وكان من المخطط سابقاً أن تبدأ المرافعات في القضية يوم الأربعاء 27 كانون الثاني في نيويورك. لكن قرار القضاء الأميركي يعني تأجيل النظر في القضية إلى أجل غير مسمى.

وحسب المعلومات المتوفرة جاء هذا القرار لتلبية طلب صندوق الاستثمار «Hermitage Capital Management»، الذي يعتبر رئيسه وليام براودير والشاهد الرئيس في القضية.

ويصر براودير على إبعاد شركة «Baker Hostetler» الحقوقية والمحامي جون موسكو عن القضية، علماً بأنهما كلفا بالدفاع عن مجموعة شركات «Prevezon Holdings»، ويبرر براودير إصداره هذا بكون شركة الحقوق المذكورة قد دافعت عن مصالح صندوقه في الماضي، ما قد يسمح لها باستخدام المعلومات التي تلقتها خلال الفترة السابقة في القضية الجديدة.